عوامل الاستقرار السياسي في الأردن بعد عام ٢٠١١

Political Stabilization Factors in Jordan after 2011

م. م. علي عبد السادة جبر الجبوري

Asst. Lec. Ali Abdul Sada Jabr Al-Jubouri

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الصرفة

University of Karbala / College of Education for Pure Sciences

ali.jabbor@uokerbala.edu.iq

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة، أهم العوامل التي أسهمت في استقرار الأردن بعد عام (٢٠١١)، في ظلّ المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية. فقد واجه الأردن تحديات خارجية، وداخلية، نتيجة تداعيات بما يعرف (الربيع العربي), إلا أنَّه استطاع الحفاظ على استقراره النسبي، بفعل عدة عوامل سياسية، واقتصادية، وأمنية، واجتماعية، فضلًا عن الدعم الخارجي من الدول الأوربية، والغربية، ودول المنطقة التي أسهمت في تعزيز موقف النظام السياسي، ومنعه من الانهيار. كما تناولت هذه الدراسة، النهج الذي تبنته القيادة السياسية، والحكومة، في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية، عن طريق الإصلاحات الدستورية، والسياسية، ودور المؤسسات الأمنية في الحفاظ على الأمن، وكذلك العوامل الاقتصادية التي أسهمت في التقليل من آثار تلك الأزمات. وخلصت الدراسة إلى أنَّ الاستقرار جاء نتيجة تفاعل عدة عوامل، مما جعله أنموذجًا متميزًا في المنطقة يستحق الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي, الإصلاحات السياسية, الاحتجاجات الأردنية, الدور الأمني في استقرار الأردن, التحديات الاقتصادية.

Abstract

This study aims to find out the main factors that contributed to Jordan's stability after in light of the regional changes in the Arab region. As a result of the repercussions of ٢٠١١ the Arab Spring's , Jordan has faced external and internal challenges. Nonetheless, Jordan managed to maintain its stability owing to several political, economic, and social factors, along with the outside support from European, Western and regional countries, which has fostered the political system and prevented its collapse. Also, the study examines the approach adopted by the political leadership and the government in dealing with popular protests through constitutional and political reforms and the role of security institutions in preserving security. Additionally, the study covers the economic factors that have contributed to reducing the effects of these crises. Finally, the study concludes that stability was brought about as a result of the interaction of several factors, which made the Jordanian .model a distinct model in the region that is worth studying

Keywords: Political stability, political reforms, Jordanian protests, security role in Jordan's .stability, economic challenges

المقدمة

شهدت المنطقة العربية منذ عام (٢٠١١)، تحولات جذرية، وعميقة، إذ بدأت مع انطلاق موجة الاحتجاجات الشعبية، التي عرفت بـ»الربيع العربي». وقد مثَّلت هذه الاحتجاجات، نقطة تحول في مسار العديد من الدول العربية، إذ فتحت الباب أمام تغييرات سياسية، واقتصادية، وأمنية، واجتماعية، واسعة النطاق في بعض الدول، أدت هذه التحركات إلى إسقاط أنظمة حاكمة امتدت لعقود، وأدت في دول أخرى إلى اندلاع صراعات مسلحة، ما خلق حالة من عدم الاستقرار الإقليمي المستمر حتى يومنا هذا. وفي خضم هذه المتغيرات الكبرى التي اجتاحت العالم العربي، واجهت المملكة الأردنية الهاشمية جملة من التحديات الجسيمة، سواء على الصعيد الداخلي، أو الخارجي، فقد تأثرت المملكة بالأوضاع المحيطة بها، لاسيَّما ما جرى في كل من سوريا، والعراق، من حروب، ونزاعات، وأزمات لجوء، فضلًا عن التغيُّرات في التحالفات الإقليمية، والدولية. وعلى الصعيد الداخلي، واجه الأردن ضغوطًا اقتصادية متزايدة، وارتفاعًا في معدلات البطالة، والفقر، فضلًا عن مطالبات شعبية متكررة، بإجراء إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، حقيقية. وعلى الرغم من كل هذه الظروف الصعبة، استطاع الأردن أن يحافظ على درجة من الاستقرار السياسي، تعَدُّ لافتة للنظر في السياق الإقليمي المضطرب. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، من بينها: حكمة المؤسسة الملكية، ومرونة النظام السياسي، وتماسك مؤسسات الدولة، فضلًا عن وعي الشارع الأردني بأهمية الحفاظ على الأمن، والاستقرار. كما قامت علاقات الأردن الدولية بدور مهم في توفير الدعم المالي، والسياسي، مما ساعد على تجنيب البلاد الانزلاق في أتون الفوضى، أو النزاعات الداخلية التي عصفت بالعديد من الدول المجاورة. وهذا الاستقرار النسبي، وإن لم يكن خاليًا من التحديات، شكَّل إنجازًا في حدّ ذاته، ويستحق الوقوف عنده، وتحليله، لفهم أسباب صموده في وجه العواصف التي ضربت المنطقة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل العوامل، التي أسهمت في الحفاظ على الاستقرار السياسي في الأردن، بعد عام (٢٠١١)، مع التركيز في دور صاحب القرار السياسي، والسياسات الإصلاحية المحدودة، والعلاقات الخارجية المتوازنة، فضلًا عن العوامل الاقتصادية، والاجتماعية. وعن طريق فهم هذه العوامل، يمكن استخلاص الدروس، حول كيفية تعامل الأنظمة السياسية، مع الضغوط الشعبية، والإقليمية، في ظلّ ظروف مضطربة.

إشكالية البحث

على الرغم من التحديات الجسيمة التي واجهتها الدول العربية بعد عام (٢٠١١)، والتي أدت إلى اضطرابات سياسية، واجتماعية، في العديد منها، مثل: (سوريا، واليمن، وليبيا)، استطاع الأردن الحفاظ على استقراره النسبي، إلا أنَّ هذا الاستقرار يطرح تساؤلاً رئيسًا، هو: ما العوامل التي مكَّنت النظام السياسي الأردني من تجنب الانهيار، أو الاضطرابات الكبرى، على الرغم من الضغوط الداخلية المتمثلة في المطالب الشعبية بالإصلاح، والأزمات الاقتصادية، والتحديات الخارجية، مثل: تداعيات الربيع العربي، وموجات اللجوء السوري؟

وتتفرع من هذه الإشكالية، مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١. كيف أسهم صانع القرار السياسي في ترسيخ الاستقرار؟

٢. إلى أي درجة نجحت الإصلاحات السياسية المحدودة، مثل: (التعديلات الدستورية، وقوانين الانتخاب)، في احتواء الاحتجاجات الشعبية؟

٣. ما دور العوامل الخارجية، مثل: (الدعم الدولي، والتحالفات الإقليمية)، في تعزيز صمود النظام الأردني؟

٤. كيف تفاعلت العوامل الاقتصادية، مثل: (البطالة، وازدياد نسبة الفقر)، مع العوامل السياسية في التأثير في الاستقرار؟.

فرضية البحث

تقوم الدراسة على افتراض أنَّ الاستقرار السياسي في الأردن بعد عام (٢٠١١)، لم يكن نتيجة تفاعل عامل واحد، بل جاء نتيجة تفاعل عدة عوامل داخلية، منها (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية)، وعوامل خارجية تتمثل في الدعم الدولي للمملكة، والتي أسهمت في تحقيق التوازن، بين الاستجابة لمطالب الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والحفاظ على الأمن، والاستقرار .

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على منهجية التحليل الوصفي، عن طريق تحليل العوامل التي أسهمت في استقرار الأردن بعد عام (٢٠١١)، ووصفها، عن طريق جمع البيانات، وتحليلها، لفهم تأثيرها في تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن.

هيكلية البحث

يقسم البحث على ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول دور السياسات الحكومية في تحقيق الاستقرار السياسي. ويتفرع منه مطلبان، تناول المطلب الأول الإصلاحات السياسية. وتناول المطلب الثاني دور الحكومة في إدارة الأزمات. وخصص المبحث الثاني لدور المؤسسات الأمنية، والعسكرية، في الحفاظ على النظام، وتفرع منه مطلبان، تناول المطلب الأول دور الجيش الأردني. أمَّا المطلب الثاني فتناول دور الأجهزة الأمنية. في حين تحدث المبحث الثالث عن تأثير العوامل الاجتماعية، والاقتصادية في الاستقرار السياسي، وتفرَّع منه مطلبان، تناول المطلب الأول دور القوى الوطنية في الاستقرار الاجتماعي. والمطلب الثاني أثر العوامل الاقتصادية في الاستقرار.

المبحث الأول

دور السياسات الحكومية في تحقيق الاستقرار السياسي

تقوم السياسات الحكومية بدور محوري في تحقيق الاستقرار السياسي، في ظلّ التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تواجهها الدول. وتُعَدُّ الإصلاحات السياسية إحدى الأدوات الرئيسة، لتعزيز ذلك الاستقرار.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية

شكَّل عام (٢٠١١) نقطة تحول في المسار السياسي الأردني، إذ وجد النظام السياسي نفسه، قبالة موجة من المطالبات الشعبية للإصلاح السياسي، والاقتصادي، ومواجهة الفساد، في أعقاب ما يسمى بـ(الربيع العربي). وعلى عكس بعض الدول العربية التي شهدت اضطرابات عنيفة، اتَّسم المسار الأردني بالتدريج، والحذر، إذ سعت الدولة إلى تحقيق التوازن، بين المحافظة على الاستقرار السياسي، والاستجابة للإصلاحات. ومن أهم تلك الإصلاحات: ١- لجنة الحوار الوطني. ٢- اللجنة الملكية لمراجعة الدستور.

أولًا- تحليل الإصلاحات السياسية

يُعَرَّف الإصلاح السياسي بأنَّه: تطوير أو تعديل غير جذري، في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية، من دون المساس بأسسها. كما يُعَرَّف الإصلاح السياسي بأنَّه: عملية تطوير، وتعديل، جذرية في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة، في إطار النظام السياسي القائم، وبالوسائل المتاحة، واعتمادًا على مفهوم التدرج[(١)]. وبمعنى آخر الإصلاح السياسي، هو تطوير فاعلية النظام السياسي، وكفاءته، في بيئته المحيطة (داخليا، وإقليميا، ودوليا). ويرى البعض أنَّ الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً، ومن الداخل, يشمل مختلف مناحي الحياة السياسية البنيوية، وينحى منحى الشفافية، والتدرج, ويركز فيه على المضمون (الجوهر), وليس على الشكل[(٢)]. وفي الأردن بدأ النظام السياسي يدرك، الحاجة الماسة لإجراء المزيد من الإصلاح السياسي، في ظل مرحلة الحراك الشعبي العربي، في كل من (تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا), فبدأ بتشكيل لجنة للحوار الوطني، من أجل إدارة حوار وطني حول قانون الانتخاب، ومجلس النواب، وقانون الأحزاب السياسية, ثُمَّ تشكيل لجنة ملكية لتحديد التعديلات الدستورية المطلوبة، والتي تناسب متطلبات المرحلة. وبعد إجراء التعديلات الدستورية، بدأت مرحلة جديدة من الإصلاح السياسي في الأردن، تضمنت إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب, وإنشاء محكمة دستورية، ووضع قوانين جديدة ناظمة للعمل السياسي، وحلّ مجلس النواب القائم، وإجراء انتخابات نيابية جديدة. وفي هذا المطلب، سوف نتناول الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي في الأردن، وهي كما يأتي[(٣)]:

---

(١) خالد مفضي الدباس, الإصلاح السياسي واشكاليات التموضع الديمقراطي في الأردن, مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب, المجلد (٢٠), العدد (١), (٢٠٢٣), ص١١٥.

(٢) صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، أثر الحراك الشعبي العربي في الإصلاح السياسي في الأردن (٢٠١١ – ٢٠١٤)، جانفي، العدد الخامس، (٢٠١٦)، ص٢٠.

(٣) مالك عبد الرزاق اللوزي, دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩-٢٠١١), رسالة ماجستير, كلية الآداب والعلوم, جامعة الشرق الاوسط, الأردن, (٢٠١٢), ص٦٢.

١- لجنة الحوار الوطني

صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/٣/١٤، بالموافقة على تشكيل لجنة الحوار الوطني، والتي تتألف من (٥٢) شخصية وطنية، برئاسة رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري. وقد حددت مهام اللجنة في البدء، بإدارة حوار وطني مكثف، حول التشريعات التي تتعلق بالعمل السياسي جميعها، ومراجعتها، للوصول إلى تلك الأهداف التي يسعى المجتمع الأردني إلى تحقيقها، عن طريق خلق بيئة حزبية، وديمقراطية، متقدمة، والسعي إلى تشكيل حكومات برلمانية عمادها الأحزاب، والعمل على تقديم مشروعين توافقيين، للانتخابات العامة، وللأحزاب، تلبيان تلك الأهداف[(٤)].

وقد قدمت لجنة الحوار الوطني، مجموعة من التوصيات لرئيس الوزراء معروف البخيت، وقد تضمنت ما يأتي:

١- مشروع قانون جديد للانتخابات النيابية.

٢- مشروع قانون جديد للأحزاب السياسية.

٣- التوصية بمجموعة من التعديلات الدستورية الضرورية للارتقاء بالحياة السياسية .

٢- اللجنة الملكية لمراجعة الدستور

شكَّل الملك عبد الله الثاني في (٢٦) أبريل/ نيسان (٢٠١١)، اللجنة الملكية للعمل على مراجعة الدستور، وجاءت هذه المبادرة استجابة واعية للحراك، والاحتجاجات الشعبية، ولمطالب القوى السياسية في البلاد بالإصلاح، لاسيَّما حين وجد بأنَّ الفجوة قد اتسعت بين الطبقة السياسية، والمجتمع بمختلف مكوناته، وزادت مستويات التناقض، وفقدان الثقة، بين الأطراف. ومن أجل ذلك رأت القيادة الأردنية، ضرورة مراجعة الدستور، وتلبية مطالب المحتجين، للمحافظة على الاستقرار في البلاد، وقد تمَّ تشكيل تلك اللجنة برئاسة أحمد اللوزي، وعضوية شخصيات قانونية، وسياسية، مرموقة، وقد قامت تلك اللجنة بتقديم مجموعة من التوصيات، والتي تضمنت[(٥)]:

١- إنشاء المحكمة الدستورية، للنظر في دستورية القوانين.

٢- تعديل صلاحيات الملك، والحكومة، مثل: تقييد حلّ مجلس النواب، وإجراء الانتخابات.

٣- تعزيز حقوق المواطنين، مثل: ضمان حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، وحظر التعذيب.

٤- إصلاح النظام الانتخابي، لضمان التمثيل الأوسع في المجلس.

---

(٤) صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٥) ايمن هياجنة, أثر التعديلات الدستورية الاخيرة في الأردن (٢٠١١-٢٠١٦)على استقلالية السلطات الثلاث, مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب, المجلد (١٣), العدد (٢), (٢٠١٦), ص٥٨٠.

والتي تمت الموافقة عليها من قبل الملك في سبتمبر/أيلول (٢٠١١). وقد حققت تلك التعديلات الدستورية، تقدمًا مهمًا في مسار الإصلاح السياسي، والعمل الديمقراطي، والحريات العامة في الأردن. على الرغم من الانتقادات التي وجهت لها من قبل بعض القوى السياسية، والتي رأت بأنَّها غير كافية، تبقى هذه الخطوة مهمة في تطور الحياة السياسية[٦].

ثانيًا- تأثير هذه الإصلاحات في الاستقرار السياسي

يمكن تلخيص ردود فعل المجتمع، وقوى الحراك الشعبي، والأحزاب، وقادة الرأي العام، بأنَّ الإصلاحات، والتعديلات، كانت (ايجابية)، وأسهمت في تحقيق استقرار سياسي نسبي قصير المدى، فقد أظهر النظام السياسي مرونة، عن طريق امتصاص الغضب الشعبي، ولكنَّها غير كافية، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات في الجامعة الأردنية، على عينة من المجتمع الأردني، وقادة الرأي، بأنَّ الإصلاحات، والتعديلات، كانت مرضية، وأنَّها ستحرز تقدمًا في الحياة السياسية، إذا ما تمَّ الأخذ بها. وأنَّ الفترة من عام (٢٠١٢)، شهدت تنفيذًا لتلك الإصلاحات، التي تُعَدُّ استجابة لمطالب الحراك الشعبي. فقد صدر في عام (٢٠١٢) قانون رقم (١٥) لعام (٢٠١٢) قانون المحكمة الدستورية، وأقرَّ مجلس الأمة قانون الانتخابات المعدل، وإصدار قانون الهيئة المستقلة للانتخابات. كما شهد عام (٢٠١٢)، تقديم مسؤولين عن قضايا فساد إلى القضاء، كما تمَّ تشكيل هيئات لتعزيز النزاهة الوطنية، ومراجعة الخصخصة، وتقييمها، إذ كان أحد مطالب الحراك، والقوى الشعبية، والأحزاب السياسية، هو القضاء على الفساد[٧].

المطلب الثاني: دور الحكومة في إدارة الأزمات

تُعَدُّ إدارة الأزمات من الوظائف الأساسية للحكومات حول العالم، إذ تُعَدّ الاختبار الحقيقي لقدرة الدولة على حماية مواطنيها، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التحديات، والأزمات، والحد من آثارها، عن طريق توجيه مؤسسات الدولة، وتنسيق الجهود بينها، واتخاذ قرارت استراتيجية تتسم بالحكمة، والمرونة.

---

(٦) مهند مبيضين, وكالة بترا, تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٩/١٧، متاح على الرابط الإلكتروني:
https//:n9.cl8/j8edf.

(٧) تقرير الديمقراطية الدولي، تأثير الربيع العربي على الأردن - التغيير والاصلاح السياسي والانتخابات النيابية المقبلة، (٢٠١٢)، ص٩ .

أولًا - تعامل الحكومة مع الأزمات الداخلية والخارجية

١- تعامل الحكومة مع الأزمات الداخلية

في ضوء البيئة السياسية، والاجتماعية، المضطربة، التي تشهدها المنطقة العربية، فرضت على الأردن جملة من التحديات الداخلية، التي عملت على تهديد أمنه، واستقراره، الداخلية، ومنها[(٨)]:

١- التحديات السياسية في الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والاحتجاجات المجتمعية، والمحاصصة، والفساد .

٢- التحديات الأمنية عن طريق اتساع ظاهرة العنف السياسي، الذي يأخذ أشكالًا مختلفة، كذلك اتساع ظاهرة الإرهاب، وأزمة اللاجئين، والنازحين.

٣- التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، والتي تتمثل بضعف الموارد الاقتصادية، وأزمة المياه، والطاقة، وضعف الانتاج المحلي، والاعتماد على المساعدات الخارجية، الأمر الذي تمخض عنه بروز العديد من المشكلات الاجتماعية، من بطالة، وفقر، ومديونية، وغياب العدالة، والمساواة، والتي ساعد في بروزها طبيعة الظروف السياسية، وحالة عدم الاستقرار السياسي.

عمل النظام السياسي على مواجهة تلك التحديات، عن طريق وضع سياسات، وقرارات، تساعد على مزيد من الإصلاحات السياسية, والتي تمثلت بالحوار الوطني، إذ صدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة الحوار الوطني، والتي حدد مجلس الوزراء مهامها، بإدارة حوار وطني مكثف، حول التشريعات التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي كافة، ومراجعتها، كما صدر توجيه من الملك عبد الله الثاني، بإجراء تعديلات دستورية ملائمة لحاضر الأردن، ومستقبله، والتي أفضت إلى إنشاء المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للانتخابات، ووضع قانون جديد للأحزاب السياسية، ووضع قانون جديد للانتخابات النيابية، وحلّ مجلس النواب، وإجراء انتخابات نيابية جديدة، وإحالة بعض قضايا الفساد إلى المحاكم المختصة[(٩)].

٢- تعامل الحكومة مع الأزمات الخارجية

لقد تغيَّرت أنماط التهديدات، والتحديات، الخارجية التي تواجه الأردن، بسبب تغيُّر البيئة الإقليمية، والدولية، وهذا فرض عليه الاهتمام بمواجهة تلك الأزمات، والتحديات، ومن تلك التحديات:

---

(٨) ابراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، (٢٠١٣)، ص١٠٨ .

(٩) هشام سلمان الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٩-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، (٢٠١٢)، ص١٥١ .

١- تحديات التغيير في الوطن العربي

بدأت الاحتجاجات المجتمعية، في كل من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، التي أطلق عليها تسمية (الربيع العربي)، وقد أسهمت تلك الاحتجاجات في إحداث تحولات سياسية، واجتماعية، أثَّرت إلى حدٍّ بعيد في الاستقرار السياسي في الأردن، وساعدت على بروز حركات احتجاجية شعبية، تطالب بالإصلاح السياسي، ومحاربة الفساد، وقد عملت على مواجهتها باتخاذ جملة من الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية[١٠].

٢- تحديات الصراع العربي الإسرائيلي

إنَّ الموضوع الديموغرافي للأردن المجاور للأراضي الفلسطينية المحتلة، يثير الكثير من القلق نتيجة الأطماع الإسرائيلية في الأردن، أو في حلّ القضية الفلسطينية على حسابه أرضًا، وشعبًا، وحكمًا، وتعدّ أكبر مصدر يهدد أمنه الوطني. وقد عملت الأردن على مواجهتها، عن طريق تعزيز أمنها الحدودي.

٣- تحديات الأزمة السورية

شكَّلت الأزمة السورية تحديًا كبيرًا على الأردن، نظرًا للحدود المشتركة بين البلدين. وقد واجه الأردن ضغوطًا نتيجة تصاعد العنف بين الأطراف المتصارعة، وموجات النزوح الجماعي، التي عملت على خلق جملة من التحديات، منها: الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، وسياسية، ودبلوماسية[١١].

٤- التحديات الأمنية في العراق

شهد العراق تحولات سياسية، وأمنية، كبيرة في عام (٢٠١١)، بعد انسحاب القوات الأمريكية، وتصاعد العنف، والاضطرابات الداخلية، وقد كان لتلك التحديات تداعيات على الأردن، التي تربطها حدود مشتركة والتي تصل إلى (١٧٩ كم)، فضلًا عن علاقات اقتصادية، وسياسية، كبيرة. وقد اتخذت الأردن إجراءات استباقية، لتعزيز أمنها الحدودي، وتنويع شركائها الاقتصاديين، لتخفيف تلك الآثار[١٢].

ثانيًا- تقييم السياسات الحكومية في تهدئة الأوضاع السياسية

واجهت السياسات الحكومية بمؤسساتها المتعددة، تحديات كبيرة ضمن ما عرف (بالربيع العربي)، وانتشار الاحتجاجات، فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، وتزايد المطالب بالإصلاحات الدستورية، والسياسية، ومكافحة الفساد, وقد عملت على مواجهتها بمجموعة من الإجراءات، منها[١٣]:

(١٠) ايمان عبد العزيز فهيم حنتولي, أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي في الأردن, المجلة العربية للنشر العلمي, العدد التاسع, (٢٠١٩), ص٣ .

(١١) نادية فالح العموش, أثر الأزمة السورية على الأردن, دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد (٤٣), العدد (٦), (٢٠١٦), ص٢٨٦٥ .

(١٢) محمد أبو رمان, حسابات معقدة: الموقف الأردني من الأزمة العراقية, تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٠/٩، متاح على الرابط: https//:n9.cl/q2j0k.

١- الإصلاحات السياسية والدستورية: عن طريق تعديلات دستورية، وإصلاح النظام الانتخابي، وتعزيز الحريات العامة.

٢- الإجراءات الاقتصادية: زيادة في الرواتب، والمعاشات، ودعم المواد الأساسية، وبرامج تشغيل الشباب.

٣- الحوار المجتمعي: إشراك ممثلي الاحتجاجات في الحوار الوطني، وعقد لقاءات بين القوى الوطنية، والسياسية.

وقد تمكنت تلك السياسات الحكومية بدرجة معقولة، من النجاح في امتصاص غضب الشارع الأردني، والحفاظ على الاستقرار السياسي، ومنع انزلاق الأردن في الفوضى، الأمر الذي يشير إلى تمتع تلك المؤسسات، بمرونة في إدارة الأزمات، لكنَّها بحاجة إلى اصلاحات أعمق، لضمان قدر أكبر من الاستقرار على المدى الطويل[١٤].

ويرى الباحث أنَّ من المهم الإشارة في هذا السياق، إلى مسألة (الدعم الخارجي) للأردن، من قبل الولايات المتحدة، والدول الأوربية، وبعض دول المنطقة، لاحتواء أزمة الاحتجاجات، ومنع انهيار النظام، وضمان استقراره، والذي يُعَدُّ الحليف الاستراتيجي في المنطقة. إذ قدَّمت الولايات المتحدة قروضًا إضافية بقيمة (٣,٧٥) مليار دولار، وزادت الدول الأوربية مساعداتها المالية للأردن من (٢٠١١- ٢٠١٢)، كما تعهد مجلس التعاون الخليجي في عام (٢٠١١)، بتقديم (٥) مليار دولار. وقد وقَّع صندوق النقد الدولي (IMF) اتفاقًا مع الأردن، لبرنامج اصلاح اقتصادي بقيمة (٢,٠٦) مليار دولار، لتحفيز النمو، وتخفيف الاحتقان المجتمعي، الذي أدى دورًا حاسمًا في منع تصعيد الاحتجاجات الأردنية[١٥].

المبحث الثاني

دور المؤسسات الأمنية والعسكرية في الحفاظ على النظام

تُعَدّ المؤسسات الأمنية، والعسكرية، ركيزة أساسية في حفظ استقرار الدول، وصون أمنها الداخلي، والخارجي. فعن طريق أدوارها المتكاملة، تضمن هذه المؤسسات تطبيق القانون، وحماية الحدود، ومواجهة التهديدات، التي قد تُعَرّض النظام العام للخطر. سواء عبر مكافحة الجريمة، ومواجهة الإرهاب، أو التدخل في حالات الطوارئ، فإنَّ جهودها المنظمة تسهم في تحقيق الأمن، والطمأنينة، للمجتمع، مما يُرسخ دعائم التنمية، والاستقرار الوطني.

---

(١٣) محمد تركي بني سلامة, الإصلاح السياسي في الأردن: واقع وتطلعات, تاريخ الزيارة: ٩/ ١٠/ ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https//:n9.cl711/nzn.

(١٤) عبد الرزاق الدليمي, الأردن واحة الاستقرار في قلب منطقة ملتهبة, ٢٠٢٥/٣/٢٣, متاح على الرابط: https//:n9.cl/yg8tk.

(١٥) غيث العمري, بين فيشمان, لاحتجاجات الاقتصادية في الأردن: إعادة صياغة الإصلاحات, معهد واشنطن, تاريخ الزيارة: 1/4/2025، متاح على الرابط: https//:n9.cl/oi1mql.

المطلب الأول: دور الجيش الأردني

تجلى دور الجيش الأردني في تعزيز الشرعية للنظام السياسي، عن طريق دعم القرارات السياسية للنظام، ومساندته في اتخاذها، وحماية نظام الحكم، ومؤسساته، في الأحداث السياسية، سواء كانت داخلية أم خارجية, والأمثلة كثيرة، منها: ارتدادات ثورات الربيع العربي عام (٢٠١١)، وتماسك الأردن، وثباته، مقارنة بالدول المجاورة له، إذ اكتفى الجيش بالابتعاد عن المشهد السياسي، والبقاء في ثكناته العسكرية, وتصدت باقي الأجهزة الأمنية للاحتجاجات الداخلية، كما تجلى دور الجيش الأردني، في تحقيق الاستقرار السياسي للأردن الداخلي، والخارجي، عن طريق المشورة السياسية غير الملزمة للملك، الذي يُعَدّ صانع القرار الأول[(١٦)].

أولًا- مكانة الجيش في المجتمع الأردني

يقوم الجيش بدور محوري في وجدان المجتمع الأردني، ليس فقط من الناحية الأمنية، والدفاعية، ولكن ايضا من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إذ تتعدد مهام الجيش إضافة إلى الجانب الأمني، والعسكري، في المحافظة، على أمن الأردن، واستقراره، وحماية النظام السياسي. وتقوم القوات المسلحة في المساهمة في عملية التنمية، والاستقرار الاقتصادي، فقد أسهمت المؤسسة العسكرية في انجاز مشاريع هادفة، من بناء الجسور، والأنفاق، والمدارس، وسعيها الدائم إلى تحقيق استقرار الأمن الغذائي، ودورها في المساهمة في الحد من ظاهرتي الفقر، والبطالة، عن طريق تجنيد أعداد كبيرة من المواطنين. وعلى الصعيد الإنساني، دورها في عملية الإغاثة الإنسانية في أثناء الكوارث، وفي استضافة موجات اللجوء عام (٢٠١١)، فيما سمي (ثورات الربيع العربي). وفي الجانب الصحي، يعمل الجيش على تقديم الخدمات الصحية، والطبية، للمواطنين، عن طريق مستشفياته المنتشرة في جميع محافظات المملكة[(١٧)]. إذ إنَّ الجيش هو أكثر المؤسسات اندماجًا، مع طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الأردني، من شرائحه السكانية كافة، والذي يمده الآخر بالموارد البشرية اللازمة, إذ إنَّ جميع المنضمين داخله من ضباط، وجنود، سواء كانوا متطوعين أم مجندين، هم أبناء الشعب بمختلف قبائله، وفئاته، لذلك يحظى الجيش بتقدير، واحترام، كبيرين، من قبل المجتمع الأردني، إذ ينظر إليه بوصفه مؤسسة وطنية تتميز بالنزاهة، والانضباط، كما يُعَدُّ الجيش الأردني عماد الدولة، ودرعها الواقي، إذ يؤدي دورًا متعدد الأبعاد في الحفاظ على الأمن، وتعزيز التنمية، وترسيخ الوحدة الوطنية، عن طريق علاقته القوية بالمجتمع، ويظل الجيش أحد أعمدة الاستقرار في المملكة.

ثانيًا- تأثير الجيش في استقرار النظام السياسي

تقوم الجيوش بدور حاسم في استقرار الدول، نتيجة عدة مهام تؤديها، من حيث حماية النظام السياسي، وحماية الحدود، والأمن الداخل، إلخ.. ومن ضمن تلك الجيوش الجيش الأردني، إذ يُعَدّ الجيش الأردني من أبرز المؤسسات الوطنية، التي أسهمت في استقرار النظام السياسي الأردني، منذ

(١٦) قصي خالد محمد عبد الله, دور المؤسسة العسكرية كعامل رئيسي من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن, مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية, المجلد الثالث والعشرون, العدد الثاني, (٢٠٢٣), ص٥٨٦.

(١٧) قصي خالد محمد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص٢٨٥ .

تأسيس الدولة الحديثة. فمنذ نشأته عام (١٩٢١)، أدى الجيش دورًا محوريًا في حماية النظام السياسي، والتصدي للتهديدات الداخلية، والخارجية، وحماية الأمن العام. ونتيجةً لذلك، أصبح الجيش إحدى الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاجتماعي، في الأردن. وللجيش عدة أدوار يؤديها، للمحافظة على استقرار النظام السياسي الأردني، عن طريق عدة جوانب أمنية، وسياسية، واجتماعية[(١٨)].

أولًا- الدور الأمني للجيش في استقرار النظام

١. حماية الحدود ومكافحة التهديدات الخارجية

يُعَدُّ الجيش الأردني خط الدفاع الأول، في مواجهة التهديدات الخارجية، إذ يضطلع بمهمة حماية حدود المملكة الممتدة، مع دول تشهد اضطرابات سياسية، وأمنية، مثل: سوريا، والعراق. ويسهم ذلك في منع تسلل الجماعات الإرهابية، والتهريب، مما يضمن استقرار النظام السياسي.

٢. مكافحة الإرهاب والتطرف

أثبت الجيش كفاءته في التصدي للتهديدات الإرهابية، عن طريق عمليات عسكرية استباقية، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى. وقد ساعد ذلك على منع انتشار الفكر المتطرف، وضمان بيئة مستقرة، تدعم استمرارية النظام السياسي[(١٩)].

٣. التدخل في حالات الأزمات الداخلية

يقوم الجيش بدور مهم في ضبط الأوضاع الأمنية خلال الأزمات الداخلية، مثل: الاحتجاجات، أو التوترات الاجتماعية. ويتم ذلك عبر الانتشار الاستراتيجي من دون اللجوء إلى العنف المفرط، مما يحفظ استقرار الدولة، ويمنع الفوضى.

ثانيًا- الدور السياسي للجيش في استقرار النظام

١. دعم الشرعية السياسية

يعَدُّ الجيش الأردني داعمًا رئيسًا للشرعية السياسية، المتمثلة في النظام الملكي. فمنذ تأسيس الدول، وقف الجيش إلى جانب القيادة الهاشمية، وأسهم في الحفاظ على استقرار الحكم، على الرغم من التحديات الإقليمية، والدولية.

٢. الحياد السياسي

(١٨) كايد كريم الركيبات, مصادر شرعية النظام الملكي وأثرها في تطور واستقرار حكم الدولة الأردنية, مجلة كان التاريخية, العدد ستون, سنة (٢٠٢٣), ص ١٣٠ .

(١٩) ليث عبد الله القهيوي, من التعريب إلى العطاء: دور الجيش الأردني في حماية الهوية والإنسانية, جريدة الغد, تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٤/٩، متاح على الرابط: https://n9.cl/cxfw8m .

يتَّبع الجيش الأردني سياسة الحياد في القضايا السياسية الداخلية، مما يجعله مؤسسة وطنية موثوقة، تحظى بثقة الشعب. هذا الحياد يعزز استقرار النظام، إذ لا يتدخل الجيش في الصراعات السياسية، مما يقلل من فرص الانقلابات، أو التغيّرات غير الدستورية.

٣. المساهمة في الدبلوماسية العسكرية

يشارك الجيش الأردني في عمليات حفظ السلام الدولية، مما يعزز مكانة الأردن على الساحة الدولية، ويضمن دعمًا دبلوماسيًا للنظام السياسي. كما تعزز الشراكات العسكرية مع الدول الكبرى الاستقرار الداخلي، عن طريق تلقي الدعم العسكري، والاقتصادي[٢٠].

ثالثًا- الدور الاجتماعي والاقتصادي للجيش في الاستقرار

١. تعزيز اللحمة الوطنية

يعَدُّ الجيش مؤسسة وطنية جامعة، تضم أفرادًا من مختلف المحافظات، والخلفيات الاجتماعية، مما يعزز الوحدة الوطنية، ويقلل من الانقسامات المجتمعية، التي قد تهدد استقرار النظام.

٢. المساهمة في التنمية الاقتصادية

يشارك الجيش في مشاريع البنية التحتية، والتنمية، مثل: بناء الطرق، والمستشفيات، مما يدعم الاقتصاد الوطني، ويحد من البطالة. كما توفر الكليات العسكرية فرصًا تعليمية، ومهنية، للشباب، مما ينعكس إيجابًا في الاستقرار الاجتماعي[٢١].

٣. الاستجابة للأزمات والكوارث

يقوم الجيش بدور محوري في تقديم المساعدات الإنسانية خلال الأزمات، مثل: جائحة كورونا، أو الكوارث الطبيعية. وهذا يعزز ثقة الشعب بالمؤسسة العسكرية، ويؤكد دورها في حماية المجتمع، مما يرسخ الاستقرار السياسي[٢٢].

إذ يُعَدُّ الجيش الأردني أحد العوامل الرئيسة، لاستقرار النظام السياسي في المملكة، عن طريق دوره الأمني في حماية الحدود، ومكافحة الإرهاب، ودوره السياسي في دعم الشرعية، والحفاظ على الحياد، فضلًا عن دوره الاجتماعي، والاقتصادي، في تعزيز الوحدة الوطنية، والتنمية. وبفضل هذه الأدوار، يظلّ الجيش قوة فاعلة في استقرار الأردن، مما يعكس مكانته الراسخة في النظام السياسي، والمجتمع[٢٣].

---

(٢٠) قصي خالد محمد عبد الله, مصدر سبق ذكره ,ص٥٨٧ .

(٢١) عارف الجبور, دور القوات المسلّحة الأردنية في التنمية الوطنية, طلبة نيوز للإعلام الحر, تاريخ الزيارة: ١٢/ ٢٠٢٥/٤، متاح على الرابط:

https//:n9.cl/unke1.

(٢٢) راتب ناجي خريسات , ناصر فضيل الطوالبة, وآخرين, الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي تاريخ من البطولة والتضحيات, دائرة المكتبة الوطنية, عمّان, (٢٠٢١), ص١٧٢.

(٢٣) قصي خالد محمد عبد الله, مصدر سبق ذكره, ص٥٨٨ .

المطلب الثاني: دور الأجهزة الأمنية

تمثل الأجهزة الأمنية خط الدفاع الأول، لحماية أمن المجتمع، واستقراره، عن طريق دورها الحيوي في فرض القانون، ومنع الجريمة، ومواجهة التهديدات الأمنية بكفاءة. تعمل هذه الأجهزة سواء الشرطة، أو أقسام مكافحة الإرهاب، أو الأمن السيبراني، على تعزيز الشعور بالأمان بين المواطنين، وتوفير البيئة الآمنة اللازمة لاستمرار الحياة الطبيعية، وتحقيق التنمية.

أولًا- دور الأجهزة الأمنية في منع الاضطرابات والحفاظ على الأمن

تقوم الأجهزة الأمنية في الأردن، بدور حيوي في حفظ الأمن، والاستقرار، إذ تُعَدُّ الركيزة الأساسية لحماية المجتمع، وضمان سيادة القانون. وتعمل هذه الأجهزة وفق استراتيجيات متكاملة، تهدف إلى منع الاضطرابات، وحماية المواطنين، والممتلكات العامة، والخاصة. إذ تشمل المنظومة الأمنية في الأردن، عدة جهات تعمل بتنسيق مستمر، من أبرزها[٢٤]:

مديرية الأمن العام: مسؤولة عن حفظ الأمن الداخلي، ومكافحة الجريمة، وإدارة المرور.

قوات الدرك: تُستخدم في حالات الطوارئ، والسيطرة على أعمال الشغب.

المخابرات العامة: تركز في الأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، والتجسس.

القوات المسلحة الأردنية: لها دور داعم في حالات الطوارئ، والكوارث الطبيعية.

أمَّا آليات منع تلك الاضطرابات، وحفظ الأمن، إذ تعتمد الأجهزة الأمنية في الأردن، على عدة استراتيجيات للحفاظ على الأمن، والاستقرار, منها:

الرصد والمراقبة: عبر أنظمة المراقبة، والكاميرات الأمنية، فضلًا عن متابعة المعلومات الاستخباراتية.

التدخل السريع: عن طريق فرق متخصصة في التعامل مع الأزمات، والسيطرة على الشغب.

التوعية المجتمعية: تعزيز ثقافة احترام القانون، والتعاون بين المواطنين، والأجهزة الأمنية.

تطوير القوانين: إصدار قوانين صارمة لمكافحة الجرائم، والتعامل مع الاضطرابات.

التنسيق بين الجهات الأمنية: لضمان استجابة فعَّالة، وسريعة، عند وقوع أي تهديدات أمنية.

لذلك تُمثّل الأجهزة الأمنية في الأردن، صمام الأمان للمجتمع، إذ تعمل بشكل مستمر للحفاظ على الاستقرار، ومنع الاضطرابات. وبفضل جهودها، استطاع الأردن أن يكون نموذجًا في الأمن، والاستقرار، في المنطقة، مما يعزز من مكانته على المستويين الإقليمي، والدولي[٢٥].

---

(٢٤) دليل الحياة السياسية في الأردن, تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٤/٢٢، متاح على الرابط:
http//:www.jordanpolitics.org/ar/security-authorities-list.

(٢٥) رانيا عبد النعيم, حمد العشران, مجد الدين خمش, الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من وجهة نظر المواطن

ثانيًا- تأثير التنسيق بين الجيش والأجهزة الأمنية في الاستقرار

يقوم التنسيق بين الجيش، والأجهزة الأمنية، في الأردن، بدور مهم في تجنب الفوضى، والاستجابة، للمطالب الشعبية بطريقة متزنة، مما يسهم في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، على الرغم من التحديات الإقليمية. وقد أثبت هذا التعاون الأمني فعَّاليته، في تأمين الأردن عن طريق[٢٦]:

١- ضبط الاحتجاجات الشعبية: شهد الأردن احتجاجات، ومطالبات، بالإصلاح، إلا أنَّ التنسيق بين الجيش، والأجهزة الأمنية، أسهم في إدارة هذه المظاهرات، بأسلوب يحقق التوازن بين حفظ الأمن، والاستجابة للمطالب الشعبية.

٢- منع انتشار الفوضى: في ظلّ تصاعد الأحداث في الدول المجاورة، مثل: سوريا، ومصر، كان هناك تخوف من انتقال الاضطرابات إلى الأردن، مما استدعى تنسيقًا أمنيًا عالي المستوى، لضمان السيطرة على الأوضاع.

٣- حماية المنشآت الحيوية: قامت القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، بدور مهم في تأمين المنشآت الحيوية، مثل: الوزارات، والبنوك، والمرافق العامة، للحفاظ على سير الحياة الطبيعية.

٤- التصدي للتهديدات الإقليمية: مع تزايد الاضطرابات الإقليمية، لاسيَّما في سوريا، والعراق، كان التنسيق بين الجيش، والمخابرات، ضروريًا، لمراقبة الحدود، ومنع تسلل الجماعات المسلحة، أو تهريب الأسلحة.

المبحث الثالث

تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية في الاستقرار السياسي

تؤدي العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، دورًا محوريًا في تشكيل ملامح الاستقرار السياسي، داخل أي دولة، إذ يُعَدّ توازن المجتمع اقتصاديًا، واجتماعيًا شرطاً أساسيًا، لتحقيق بيئة سياسية مستقرة. فارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الفقر، واتساع الفجوة الطبقية، كلها عوامل تسهم في خلق حالة من التوتر، والاحتقان الشعبي، ما ينعكس سلبًا في الثقة بالمؤسسات الرسمية. وبالمقابل فإنَّ العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، تسهم في تعزيز شرعية النظام السياسي، وترسيخ الأمن، والاستقرار، على المدى الطويل.

المطلب الأول: دور القوى الوطنية في الاستقرار الاجتماعي

يُشكِّل الاستقرار أحد أهم الأهداف، التي تسعى إليها القوى الوطنية كافة، والمجتمعات الإنسانية في العالم، وذلك لما يشكّله الاستقرار من انعكاسات ايجابية، في جميع مناحي الحياة، في أبعادها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

الأردني (دراسة اجتماعية ميدانية), مجلة دراسات, المجلد (٤٣), العدد (٥), سنة (٢٠١٦), ص٢٢١٧.

(٢٦) خبرني, عدم الاستقرار السياسي في الأردن, ٢٥ أيار (٢٠١٣), تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٤/٢٤، متاح على الرابط: https//:n9.cl/jva7a.

أولًا - دور القبائل والنخب الاجتماعية في دعم الاستقرار السياسي

تُعَدّ القبائل الأردنية المكون الرئيس للمجتمع الأردني، والتي قامت بدور مركزي منذ تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى مرّ العقود السابقة، إذ ساندت القبائل، ولاسيَّما (قبائل الضفة الغربية)، النظام السياسي، وشكَّلَت أحد أعمدة الاستقرار السياسي، التي اعتمد عليها الحكم، في مواجهة الأزمات السياسية الداخلية، والخارجية. وبقيت العشائر البدوية، والقروية، مصدرًا أمنيًا مواليًا للملك، يعتمد عليها في المؤسسات الحساسة، لاسيَّما الجيش، والأجهزة الأمنية. وفي أحداث الربيع العربي عام (٢٠١١)، وعلى عكس نظرائها في تونس، ومصر، كان المحتجون في الأردن يطالبون بإسقاط الحكومة، وليس النظام، أو الملك، نتيجة تردي الأحوال الاقتصادية، وغلاء الأسعار، وانتشار البطالة، وتأثرها بموجة الاحتجاجات العربية العارمة[(٢٧)].

ثانيًا- تأثير العلاقات الاجتماعية والثقافية في السياسة في الأردن

تُشكِّل القبيلة أحد أهم عناوين المجتمع الأردني، وركنًا أساسًا من معادلة النظام السياسي الأردني، بوصفها الخزان الرئيس للولاء، والانتماء، والمعادل الموضوعي للأحزاب، والقوى السياسية[(٢٨)]. والقبائل هي من أهم مؤسسات الدولة الأردنية، وخرجت منها الزعامات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وشكَّلت الهوية الوطنية الجامعة، وعملت مع قيادتها، من أجل نماء الوطن، وازدهاره، وتطوره. ويعدُّ دور زعماء العشائر حيويًا في سياسة البلد، واستقراره، وكان ولاؤهم للعائلة الهاشمية الحاكمة، حاسمًا أوقات الأزمات في القرن الماضي[(٢٩)].

المطلب الثاني: أثر العوامل الاقتصادية في الاستقرار

شهد الأردن منذ عام (٢٠١١) تحديات اقتصادية متزايدة، بفعل المتغيرات الإقليمية، والدولية، على الرغم من أنَّ المملكة حافظت على درجة من الاستقرار السياسي، مقارنة بدول الجوار، فإنَّ هذه العوامل الاقتصادية قامت بدور محوري في التأثير في الواقع السياسي، والاجتماعي.

أولًا- تأثير الأوضاع الاقتصادية في الاستقرار

يكمن تأثير الاقتصاد في الاستقرار بطبيعة العلاقة بينهما، فقد تظهر آثار هذه العلاقة بشكل مباشر، أو غير مباشر، وعلى المدى القصير، أو البعيد، إذ تُعَدُّ علاقة عدم الاستقرار السياسي بالأوضاع الاقتصادية، علاقة (طردية)، ومتبادلة، وليست ذات اتجاه واحد. فمن جهة تؤدى حالة عدم الاستقرار السياسي، إلى تأثير سلبي في الأوضاع الاقتصادية، وفي درجة قبول الشعوب نظم الحكم السائدة في بلادها، وبالعكس كلما كان هناك استقرار سياسي، كان لذلك أثر إيجابي في الأوضاع الاقتصادية، والتي

---

(٢٧) شادي حميد, كورتيني فريد, ما مدى استقرار الأردن إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي, مركز بروكنجز الدوحة, (٢٠١١), ص٢.

(٢٨) منصور المعلا, مأزق القبيلة في الأردن, مقالة, (٢٠١٨) , تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/١، متاح على الرابط: https//:n9.cl/y84kx.

(٢٩) منيب الماضي, سليمان الموسى , تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩م), دار ورد للنشر والتوزيع, عمَّان, الطبعة الثانية, (٢٠١٧), ص١٤٣ .

تضم كلًا من النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، والفقر. وأبرز تلك العوامل، هي[٣٠]:

١- **دور البطالة والفقر في الحراك الاجتماعي والسياسي:** أوضحت الكثير من الدراسات أنَّ ارتفاع معدلات البطالة، والفقر، ولاسيَّما في فئة الشباب، يمثل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، للدول. إذ يلاحظ أنَّ الشباب، لاسيَّما الذكور، يقومون بدور بارز في ممارسة العنف السياسي. ولذلك فإنَّ ارتفاع نسبة الشباب غير العاملين، من إجمالي السكان، أصبح يمثل تفسيرًا شائعًا لحالة عدم الاستقرار السياسي في العالم العربي، ولاسيَّما في الأردن. فوجود الشباب في حالة بطالة، وفقر، يزيد من احتمال التمرد، ومع الشعور المستمر بالإحباط، والشكوى، من أوضاعهم، قد يؤدي إلى انضمامهم إلى حركات التمرد[٣١].

٢- **تأثير تدفق اللاجئين الاقتصادي والسياسي:** تُعَدُّ الأزمة السورية أحد أبرز الأسباب، التي أثرت في الاقتصاد الأردني بعد عام (٢٠١١)، إذ استقبل الأردن ما يزيد على مليون لاجئ سوري. هذا التدفق الكبير أحدث ضغطًا هائلًا على الموارد الاقتصادية المحدودة، وزاد من الضغط على البنية التحتية، والخدمات العامة، لاسيَّما في قطاعي التعليم، والصحة. كما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة التنافس على فرص العمل، مما فاقم التوترات الاجتماعية، لاسيَّما في المحافظات المهمشة، انعكست هذه الضغوط على الوضع السياسي الداخلي[٣٢].

٣- **تراجع قطاع السياحة:** تأثرت السياحة في الأردن بعد عام (٢٠١١)، بسبب حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وتزايد المخاوف الأمنية، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد الزوار، والعوائد السياحية. يعدُّ قطاع السياحة مصدرًا مهمًا للدخل القومي، ويدعم آلاف فرص العمل المباشرة، وغير المباشرة، ولذلك فإنَّ تراجعه أدى إلى ارتفاع نسب البطالة، وتراجع الإيرادات الحكومية، وقد تسبب ذلك في حالة من الركود الاقتصادي في المناطق السياحية، مما زاد من الاحتقان الشعبي، والتذمر، وأضعف ثقة المواطنين في قدرة الدولة، على حماية الاقتصاد من تأثيرات الأزمات الإقليمية.

٤- **ارتفاع الدين العام:** شهدت السنوات التي تلت عام (٢٠١١)، ارتفاعًا حادًا في حجم الدين العام، نتيجة لجوء الدولة إلى الاقتراض، من أجل تمويل العجز المتزايد في الموازنة. أدى ذلك إلى تقليص قدرة الدولة، على تنفيذ المشاريع التنموية، واضطرت الحكومة إلى اتباع برامج إصلاح اقتصادي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، شملت تقليص الدعم، ورفع أسعار بعض السلع، والخدمات. وقد قوبلت هذه الإجراءات باحتجاجات شعبية واسعة، كان أبرزها احتجاجات عام (٢٠١٨)، التي أدت إلى استقالة الحكومة، ما يؤكد العلاقة المباشرة بين الأزمات الاقتصادية، ومظاهر التوتر السياسي[٣٣].

---

(٣٠) عبد الرؤوف أحمد الحنفي, الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي, مجلة البحوث الفقهية والقانونية, العدد الاربعون, سنة (٢٠٢٢), ص١٢٥.

(٣١) أميرة محمد عمارة, عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, المجلد الثالث والعشرون, العدد الرابع, سنة (٢٠٢٢), ص٢١.

(٣٢) عبد المالك بولشفار, ناريمان نحال, تداعيات الامن السوري على الامن الاقليمي: الأردن دراسة حالة, مجلة مدارات سياسية, المجلد (١) , العدد (٢) , (٢٠١٧) , ص١١٦.

(٣٣) عبد السلام نجادات, عمر ياسين خضيرات, أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على المديونية العامة في الأردن (١٩٩٦-٢٠١٢), مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب, المجلد (١٥), العدد (٢), (٢٠١٨), ص٤٣٥.

٥- **تباطؤ النمو وتراجع الاستثمار:** أدى تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع الاستثمارات، إلى زيادة معدلات الفقر، والبطالة، ما عمّق الفجوة بين المواطنين، والحكومة. فقد أصبح من الصعب توفير فرص عمل كافية، لاسيَّما لفئة الشباب، ما دفع البعض نحو الهجرة، أو المشاركة في الاحتجاجات، بحثًا عن حلول لأوضاعهم المعيشية المتدهورة. وقد فشلت بعض السياسات الاقتصادية، في استقطاب الاستثمارات الكافية، نتيجة المخاوف من عدم الاستقرار في المنطقة، والبيروقراطية، وضعف البنية التحتية، وهو ما زاد من تعقيد الوضع الداخلي.

٦- **الاعتماد على المساعدات الخارجية:** زاد اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية، لاسيَّما من الدول الخليجية، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، لتغطية النفقات المتزايدة، والاحتياجات الإنسانية، والخدمية. وعلى الرغم من أهمية هذه المساعدات في دعم الاستقرار، إلا أنَّها جعلت الاقتصاد الأردني عرضة للتقلبات السياسية الخارجية، وقللت من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة.

ثانيًا- إدارة التحديات الاقتصادية

منذ اندلاع ما يُعرف بالربيع العربي في عام (٢٠١١)، واجهت المملكة الأردنية الهاشمية مجموعة من التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، المعقدة، تأثرًا بالأزمات السياسية، والإقليمية، والضغوط الداخلية المتزايدة، مثل: البطالة، وارتفاع كلفة المعيشة. وقد دفعت هذه التحديات الحكومة الأردنية، إلى تبنّي عدد من السياسات، والإصلاحات الاقتصادية، التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، وتحقيق النمو المستدام، وتحسين العدالة الاجتماعية.

أولاً- الإصلاحات المالية والضريبية

اتخذت الحكومة الأردنية سلسلة من الإجراءات، لتقليل العجز المالي، أهمها: رفع الدعم التدريجي عن السلع الأساسية، مثل: المحروقات، والكهرباء، ضمن خطة لإعادة توجيه الدعم، إلى الفئات المستحقة (صندوق المعونة الوطنية). إصلاح النظام الضريبي، بما في ذلك تعديل قانون ضريبة الدخل عام (٢٠١٨)، لزيادة الإيرادات، وتوسيع القاعدة الضريبية، وهو ما أثار احتجاجات شعبية في حينه، ضبط الإنفاق العام، وترشيد النفقات، لاسيَّما النفقات الجارية، لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

ثانيًا- تعزيز التعاون الدولي والتمويل الخارجي

حصل الأردن على برامج تمويلية من صندوق النقد الدولي، مثل: «برنامج التسهيل الممدد» عام (٢٠١٦)، مقابل تنفيذ إصلاحات اقتصادية، ودعم مباشر من دول الخليج (السعودية، والإمارات، والكويت)، عقب أزمة (٢٠١١) عبر «المنحة الخليجية»، مساهمات من الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، لمواجهة أعباء اللاجئين السوريين، وتطوير البنية التحتية[٣٤].

(٣٤) أوريان ٢١, ما جدوى الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على العالم العربي؟ الأردن: المديونية وسراب صندوق النقد الدولي, تاريخ الزيارة: 20/ 7/2025, متاح على الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/gy97s.

ثالثًا- تحفيز بيئة الأعمال والاستثمار

تمَّ تعديل قانون الاستثمار في عام (٢٠١٤) لتبسيط الإجراءات، وتوفير حوافز للمستثمرين. إنشاء «هيئة الاستثمار» كجهة موحدة لتسهيل المشاريع. إطلاق مناطق تنموية، وصناعية، لتوفير بيئة محفزة للصناعات التصديرية.

رابعًا- مواجهة أزمة الطاقة

تأثرت الأردن بانقطاع الغاز المصري بعد (٢٠١١)، مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الطاقة. افتتحت الحكومة ميناء الغاز المسال في العقبة عام (٢٠١٥)، ما أتاح تنويع مصادر الطاقة. تمَّ الاستثمار في الطاقة المتجددة، إذ وصل إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، والرياح، إلى أكثر من (٢٠٪) من الاستهلاك المحلي بحلول (٢٠٢٣).

خامسًا- الحماية الاجتماعية والحد من الفقر

توسيع برامج صندوق المعونة الوطنية، وتقديم الدعم النقدي المباشر، عن طريق إطلاق برامج، مثل: «تكافل ١ و٢»، لدعم الأسر الفقيرة، ودعم برامج التدريب المهني، والتمكين الاقتصادي، لاسيَّما لفئة الشباب، والنساء.

سادسًا- التحديات الديمغرافية وأزمة اللجوء السوري

استقبل الأردن ما يزيد على (١,٣) مليون لاجئ سوري، ما شكَّل ضغطًا على الخدمات، والبنية التحتية. تمَّ إطلاق خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، بالشراكة مع الأمم المتحدة، والدول المانحة، والاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي عام (٢٠١٦)، لتشجيع صادرات المصانع التي توظف لاجئين[٣٥].

الخاتمة

في الختام، يمكن القول: إنَّ الأردن نجح إلى حد كبير، في الحفاظ على استقراره السياسي منذ عام (٢٠١١)، على الرغم من التحديات المتعددة التي واجهته، على الصعد الدولية، والإقليمية، والداخلية. ويُعزى هذا الاستقرار إلى مجموعة من العوامل المتشابكة، في مقدمتها الدور المحوري الذي قام به الملك، والسلطة الحاكمة، في رسم السياسات العامة للدولة، وتوجيه مسارها السياسي في فترات الأزمات. كما كان للنظام السياسي الأردني، قدرٌ كبير من المرونة في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية، والمطالب الإصلاحية، إذ بادر إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الدستورية، والسياسية، وفتح قنوات للحوار المجتمعي الواسع، تضمن إشراك ممثلي الحركات الاحتجاجية، ضمن إطار وطني شامل، وهو ما أسهم في تخفيف حدة التوترات، وتوجيهها نحو مسارات سلمية، ومؤسساتية. إلى جانب ذلك، كان للعلاقات الاستراتيجية التي تربط المملكة الأردنية الهاشمية، بعدد من القوى الدولية، والإقليمية، الكبرى، دور

(٣٥) محمد اللوباني, (١,٦) مليار دولار متطلبات خطة استجابة الأردن للأزمة السورية للعام الحالي, تاريخ الزيارة: 7/5/2025, متاح على الرابط الإلكتروني: https//:n9.cl/e6yhs.

بارز في دعم استقرار النظام السياسي، سواء عن طريق الدعم الاقتصادي، والسياسي، أو عن طريق تعزيز مكانة الأردن على الساحة الدولية، بما ساعده على تبني سياسة خارجية متوازنة، تسعى إلى حماية مصالح الدولة، وتجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية على نحو مباشر. وعلى الرغم من هذه النجاحات في مجال الاستقرار السياسي، تبقى هناك تحديات اقتصادية قائمة، تشكّل تهديدًا حقيقيًا على المدى البعيد، من أبرزها: معدلات البطالة المرتفعة، وانتشار الفقر، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وضعف التنمية المستدامة في بعض المناطق. إنّ معالجة هذه القضايا لا تزال ضرورة ملحّة، كونها تمثل عوامل ضغط، قد تؤثر سلبًا في التماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، في المستقبل، ما لم يتم تبني حلول فعَّالة، وشاملة، تستجيب لطموحات المواطنين، وتوفر حياة كريمة لهم.

الاستنتاجات

١. تأثر الأردن بالحراك العربي: لقد كان للحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ولاسيَّما ما عرف بـ»الربيع العربي»، أثر مباشر في الأوضاع السياسية في الأردن، إذ حفَّزت هذه الاحتجاجات المطالب الشعبية الداخلية، ودعت إلى إصلاحات سياسية حقيقية، وشاملة.

٢. مرونة النظام السياسي: أظهر النظام السياسي الأردني، قدرة واضحة على التعامل بمرونة مع الأزمات الداخلية، مستفيدًا من تجربته السابقة في استيعاب المطالب الشعبية، واتجه نحو الإصلاح بدلًا من المواجهة، مما جنبه الانزلاق إلى الفوضى، التي شهدتها بعض الدول المجاورة.

٣. إصلاحات مؤسسية وتشريعية: تمكَّن الأردن من تنفيذ عدد من الإصلاحات السياسية الجوهرية، مثل: تشكيل لجنة الحوار الوطني، وتعديل مواد دستورية حساسة، إلى جانب إصدار قوانين جديدة تنظم الحياة السياسية، كقانون الأحزاب، وقانون الانتخاب، ما أدى إلى تعزيز المشاركة السياسية، وتحقيق نوع من التوازن المؤسسي.

٤. الإدراك السياسي لأهمية الإصلاح: أدرك النظام السياسي الأردني أنَّ الاستجابة للمطالب الداخلية، يجب أن تتوازى مع التغيُّرات الإقليمية، والدولية، المتسارعة، مما دفعه إلى اتباع نهج أكثر انفتاحًا، في التعامل مع الملفات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

٥. استمرارية الحاجة إلى إصلاحات أعمق: على الرغم من الخطوات الإيجابية المتخذة، إلا أنَّ هناك شعورًا عامًا، بأنَّ الإصلاحات لا تزال محدودة التأثير، مما يستدعي إعادة النظر في بعض النصوص الدستورية، وتطوير قوانين الأحزاب، والانتخاب، بما يعزز العدالة، والتمثيل السياسي، ويعكس التعددية بشكل حقيقي.

٦. أهمية القيادة السياسية: قامت القيادة السياسية، وفي مقدمتها دور الملك، بدور محوري في توجيه دفة الإصلاح، والحفاظ على استقرار الدولة، عن طريق خطاب سياسي معتدل، واستيعابي، وحرص دائم على الحفاظ على وحدة الصف الداخلي، والتماسك الوطني.

٧. العلاقات الدولية والإقليمية كعامل دعم: أسهمت علاقات الأردن القوية مع الدول الكبرى، والمؤسسات الدولية، في دعم استقراره السياسي، إذ وفرت تلك العلاقات غطاءً سياسيًا، واقتصاديًا، وعززت من قدرة الأردن على التفاعل الإيجابي مع الضغوط الخارجية.

٨. دور المؤسسات الأمنية: اعتمدت الدولة الأردنية نهجًا أمنيًا متوازنًا، في التعامل مع الاحتجاجات، إذ سعت إلى ضبط الأمن من دون استخدام مفرط للقوة، مما حافظ على صورة الدولة داخليًا، وخارجيًا، وأسهم في الحد من التصعيد.

٩. وعي مجتمعي بأهمية الاستقرار: أسهم وعي قطاعات واسعة من المجتمع الأردني، بأهمية الحفاظ على الاستقرار في ظل الأوضاع الإقليمية المضطربة، في الحد من انتشار الفوضى، وكان لذلك أثر في استدامة الاستقرار السياسي.

١٠. الضغوط الاقتصادية المستمرة: لا يمكن فصل العوامل السياسية عن الاقتصادية، فمعدلات البطالة المرتفعة، وتزايد الفقر، وتراجع مستوى الخدمات، تمثل تهديدًا غير مباشر للاستقرار السياسي، مما يتطلب وضع خطة إصلاح اقتصادي موازية، للإصلاح السياسي.

التوصيات

١. تعزيز المشاركة السياسية الحقيقية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، عن طريق دعم الأحزاب السياسية، وتطوير الحياة البرلمانية

٢. الاستمرار في الإصلاح التدريجي، والحفاظ على نهج الإصلاح المتدرج، والمتزن، من دون إحداث صدامات داخلية، مع ضرورة تحديد جداول زمنية واضحة، للإصلاحات السياسية.

٣. تحسين العدالة الاجتماعية، والاقتصادية، وتقليل الفجوة بين الطبقات، وتوفير فرص اقتصادية عادلة، يسهم في تعزيز الثقة بين المواطن، ومؤسسات الدولة.

٤. ترسيخ سيادة القانون، ومكافحة الفساد، عن طريق دعم استقلالية القضاء، وتعزيز مبدأ المحاسبة، والشفافية، في جميع مؤسسات الدولة.

٥. الاستثمار في الشباب، والتعليم السياسي، وتمكين فئة الشباب، عن طريق التعليم، وبرامج التوعية السياسية، والتشغيل، بوصفهم صمام الأمان للاستقرار المستقبلي.

٦. تعزيز الخطاب الإعلامي الوطني المعتدل، وتطوير الإعلام الرسمي، والمستقل، ليكون وسيلة لتعزيز الثقة، والانتماء، وليس التأزيم، والتحريض.

٧. الاستمرار في سياسة الانفتاح الإقليمي، والدولي، والحفاظ على سياسة الأردن المتوازنة في الإقليم، التي أسهمت في تقليل حدة التهديدات الخارجية.

٨. دعم الأمن المجتمعي، والحوار، بين مكونات المجتمع، وتقوية أدوات التواصل بين الدولة، والعشائر، والنقابات، والمجتمع المدني، لتفادي الاحتقان، وحلّ الأزمات مبكرًا.

٩. الاستفادة من تجربة استقرار الدولة، في تعزيز الهوية الوطنية، وتحويل الاستقرار السياسي إلى مشروع وطني جامع، يعزز الولاء، والانتماء.

قائمة المصادر

أولًا- القرآن الكريم

ثانيًا- الكتب

١- راتب ناجي خريسات, ناصر فضيل الطوالبة, وآخرون, الموسوعة التاريخية للقوات المسلحة الأردنية– الجيش العربي تاريخ من البطولة والتضحيات, دائرة المكتبة الوطنية, عمَّان, (٢٠٢١).

٢- منيب الماضي, سليمان الموسى, تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩م), دار ورد للنشر والتوزيع, عمَّان, الطبعة الثانية, (٢٠١٧).

ثالثًا- الرسائل والأطاريح

١- إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، (٢٠١٣).

٢- الخلايلة، هشام سلمان، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٩-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، (٢٠١٢).

٣- مالك عبد الرزاق اللوزي, دور مجلس الامة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩ -٢٠١١), رسالة ماجستير, كلية الآداب والعلوم, جامعة الشرق الاوسط, الأردن, (٢٠١٢).

رابعًا- المجلات

١- أميرة محمد عمارة, عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, المجلد الثالث والعشرون, العدد الرابع, سنة (٢٠٢٢).

٢- انجي محمد مهدي, المعونات الأمريكية للأردن: دراسة في الفكر والتطبيق, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, المجلد الثالث والعشرون, العدد الثاني, (٢٠٢٢).

٣- ايمان عبدالعزيز فهيم حنتولي, أثر الربيع العربي على الإصلاح السياسي في الأردن, المجلة العربية للنشر العلمي, العدد التاسع, (٢٠١٩).

٤- أيمن هياجنة, أثر التعديلات الدستورية الاخيرة في الأردن (٢٠١١-٢٠١٦) على استقلالية السلطات الثلاث, مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب, المجلد (١٣), العدد (٢), (٢٠١٦).

٥- تقرير الديمقراطية الدولي، تأثير الربيع العربي على الأردن - التغيير والإصلاح السياسي والانتخابات النيابية المقبلة، (٢٠١٢).

٦- رانيا عبد النعيم, حمد العشران, مجد الدين خمش, الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من وجهة نظر المواطن الأردني (دراسة اجتماعية ميدانية), مجلة دراسات, المجلد (٤٣), العدد (٥), سنة (٢٠١٦).

٧- شادي حميد, كورتيني فريد, ما مدى استقرار الأردن إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي, مركز بروكنجز الدوحة, (٢٠١١).

٨- صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، أثر الحراك الشعبي العربي على الإصلاح السياسي في الأردن (٢٠١١ – ٢٠١٤)، جانفي، العدد الخامس، (٢٠١٦).

٩- عبد الرؤف أحمد الحنفي, الاستقرار السياسي والأمني وأثره على الاستقرار الاقتصادي, مجلة البحوث الفقهية والقانونية, العدد الاربعون, سنة (٢٠٢٢).

١٠- عبد السلام نجادات, عمر ياسين خضيرات, أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على المديونية العامة في الأردن (١٩٩٦- ٢٠١٢), مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب, المجلد (١٥), العدد (٢), (٢٠١٨).

١١- عبد المالك بولشفار, ناريمان نحال, تداعيات الأمن السوري على الأمن الاقليمي: الأردن دراسة حالة, مجلة مدارات سياسية, المجلد (١), العدد (٢), (٢٠١٧).

١٢- قصي خالد محمد عبد الله, دور المؤسسة العسكرية كعامل رئيس من عوامل الاستقرار السياسي في الأردن, مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية, المجلد الثالث والعشرون, العدد الثاني, (٢٠٢٣).

١٣- كايد كريم الركيبات, مصادر شرعية النظام الملكي وأثرها في تطور واستقرار حكم الدولة الأردنية, مجلة كان التاريخية, العدد ستون, سنة (٢٠٢٣).

١٤- نادية فالح العموش, أثر الأزمة السورية على الأردن, دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد (٤٣), العدد (٦), (٢٠١٦).

خامسًا- المواقع الإلكترونية

١- أوريان٢١, ما جدوى الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على العالم العربي؟ الأردن: المديونية وسراب صندوق النقد الدولي, تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٧/٢٠, متاح على الرابط الإلكتروني: https://n9.cl/gy97s.

٢- خبرني, عدم الاستقرار السياسي في الأردن, (٢٥) أيار (٢٠١٣), تاريخ الزيارة: ٢٤/ ٢٠٢٥/٤، متاح على الرابط:

https://n9.cl/jva7a.

٣- دليل الحياة السياسية في الأردن, تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٤/٢٢، متاح على الرابط:

http//:www.jordanpolitics.org/ar/security-authorities-list.

٤- عارف الجبور, دور القوات المسلّحة الأردنية في التنمية الوطنية, طلبة نيوز للإعلام الحر, تاريخ الزيارة: ١٢/ ٢٠٢٥/٤، متاح على الرابط: https://n9.cl/unke1.

٥- عبد الرزاق الدليمي, الأردن واحة الاستقرار في قلب منطقة ملتهبة, ٢٠٢٥/٣/٢٣, متاح على الرابط: https://n9.cl/yg8tk.

٦- غيث العمري, بين فيشمان, لاحتجاجات الاقتصادية في الأردن: إعادة صياغة الإصلاحات, معهد واشنطن, تاريخ الزيارة: ١/ ٢٠٢٥/٤، متاح على الرابط: https://n9.cl/oi1mql .

٧- ليث عبدالله القهيوي, من التعريب إلى العطاء: دور الجيش الأردني في حماية الهوية والإنسانية, جريدة الغد, تاريخ الزيارة: ٩/ ٢٠٢٥/٤، متاح على الرابط: https://n9.cl/cxfw8m.

٨- محمد أبو رمان, حسابات معقدة: الموقف الأردني من الأزمة العراقية, تاريخ الزيارة: ٩/ ٢٠٢٤/١٠، متاح على الرابط:https://n9.cl/q2j0k.

٩- محمد اللوباني, (١,٦) مليار دولار متطلبات خطة استجابة الأردن للأزمة السورية للعام الحالي, تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٥/٧, متاح على الرابط الإلكتروني:

https//:n9.cl/e6yhs.

١٠- محمد تركي بني سلامة, الإصلاح السياسي في الأردن: واقع وتطلعات, تاريخ الزيارة: ٩/ ٢٠٢٤/١٠، متاح على الرابط: https://n9.cl/711nzn .

١١- منصور المعلا, مأزق القبيلة في الأردن, مقالة, (٢٠١٨), تاريخ الزيارة: ١/ ٢٠٢٥/٥، متاح على الرابط:

https//:n9.cl/y84kx

١٢- مهند مبيضين, وكالة بترا, تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/١٧، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://n9.cl/8j8edf.